

## سلواد أرض التين و«القطين» في فلسطين

رام الله - يفخر عبدالرحيم حامد بان بلده سلواد شرق رام الله، زرعت العام الماضي 200 شجرة تين، وهذا الصيف بدأت تحصد ثمار ما زرع، بعد عدة سنوات من إهمال الأرض. وتعرف بلدة سلواد، التي تعد واحدة من أكبر بلدات محافظة رام الله والبيرة وبسط الضفة الغربية، ببلدة «التين والقطين»، لكثرة إنتاجها لهذه الثمرة. حامد (50 عاما) لم يرغب عن أرضه منذ أكثر من 30 عاما، يستترق من خيرها وما تنتجه على مدار العام، لكن هذا العام كان مختلفا، وشجر التين يملأ البلدة بشكل كبير، فيضول ويجول بين أشجار التين بحثا عن الثمار الذابلة والتي يطلق عليها اسم «الذبييل» ليجولها إلى «قطين» بعد التجفيف.

وعن صناعة التين المجفف يقول إن «الأسر لا يحتاج إلى الكثير من الجهد، نجني الثمار كثيرة النضج، ونعرضها للشمس لمدة ثلاثة أيام، ثم نحفظ في أكياس قبل البيع».

ويضيف «بعد فترة زمنية، غير محددة، يمكن بيع القطين بعد تنطيفه بمسحه بالزيت، وشبكه بخيوط كالقلاذ».

وكان التين مصدر رزق رئيسي لمعظم الأهالي، والكثير منهم يستخدمونه لأغراض مختلفة، كالمرتب، والقطين، الذي أصبح إنتاجه محصورا بين قلة لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، ومن بينهم عبدالرحيم حامد، الذي ما زال يحفظ هذا الموروث منذ ثلاثة عقود.

أشجار التين الكثيفة التي كانت تشتهر بها سلواد اختفت تدريجيا، بعد أن أصبحت الأراضي تعج بالمنازل الفاخرة، والعمارات السكنية، وشق الطرق، الأمر الذي أدى إلى تقليص مساحة الأراضي الزراعية.

يقول حامد «كنت في السادسة من عمري عندما بدأت بالخروج إلى الحقول الزراعية من أجل جمع ثمار التين التي تسقط من الشجر بعد أن تذبل، حيث كنت أذهب بها إلى أمي التي كانت تفرشها على التراب لمدة 4 أيام حتى تجف تماما، وتصبح قطينا».

ترك حامد جنسي ثمار التين في سنوات المراهقة، واتجه نحو العمل في ورش البناء، حتى تعرض إلى حادث عمل أهدته نحو شهرين في الفراش. بعد ذلك قرر عدم التوجه مجددا إلى ورش البناء، وألا يعمل عند أحد، وعزم على العودة إلى الأرض التي عاش على خيرها.

ويعمل حامد مزارعا موسميا، بحسب قوله، حيث يبيع ثمار التين والزيتون والسهم والخضروات والبصل، «التي لا تحتاج لمياه الري».

كرس حامد، وهو أب لستة أبناء، حياته للأرض، حيث يعمل فيها على مدار العام.

وفي هذا الوقت من العام يستترق من بيع التين المجفف «القطين»، حيث ينتج في الموسم الواحد أكثر من 50

رطلا، يبيع الرطل الواحد ما بين 50 إلى 80 شيقلًا. ويسوق حامد القطين في الأسواق المحلية، لكنه يقول، إن «منتجه هدية قيمة للمغتربين».

وتابع «هناك مغتربون فلسطينيون في الولايات المتحدة ودول أخرى يطلبون المنتج، كونه منتجاً يودوا وبلديا».

وتعلم حامد منذ أن كان في سن السادسة من عمره، مهنة صناعة القطين، وقال «إنها مهنة قديمة، كان غالبية أهالي البلدة يعملون بها، لم يتبق أحد اليوم سوى أنا وأخي».

شقيقه تيسير، أشار إلى أن عملهما في صناعة «القطين» تقليد سنوي في فصل الصيف.

ويقارن عمله اليوم بالسنوات السابقة قائلا «كانت عائلات كاملة تعاش من شجرة التين وصناعة القطين، حيث يتم مبادلة القطين بالقمح والشعير والخضروات مع بلدات أخرى في الضفة الغربية».

### عملية تجفيف التين تبدأ بجمع الثمار التي تسقط بعد أن تذبل، يتم فرشها على التراب تحت أشعة الشمس لتصبح جاهزة للاستهلاك

ويضيف «اليوم لا أحد يهتم، الناس يعملون في الوظائف والتجارة». وقال «سابقا، وفي فصل الصيف، كانت تخرج نحو 30 حافلة محملة بالتين لقطاع غزة»، في إشارة إلى كمية الإنتاج الوفيرة.

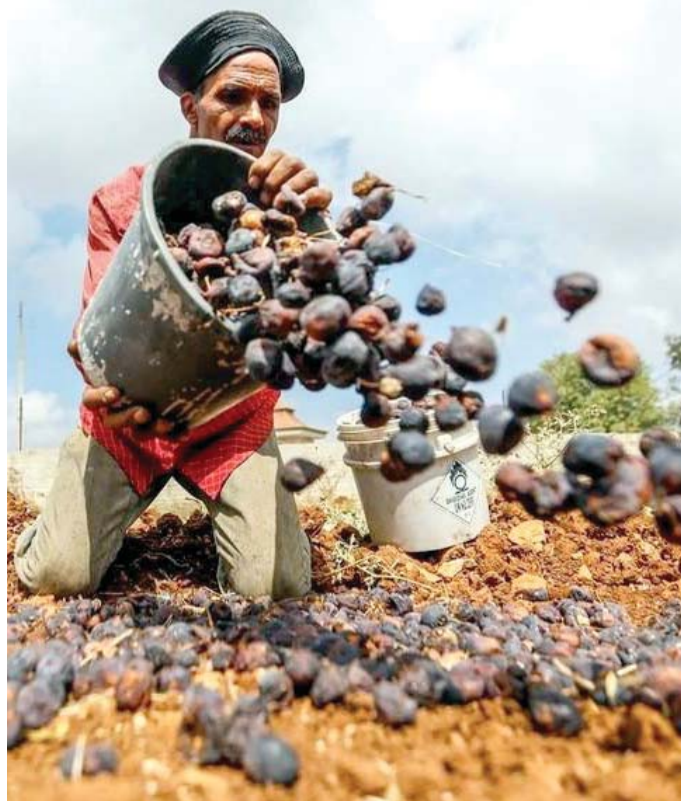
وتمر مرحلة تجفيف التين بعدة مراحل، تبدأ بجمع الثمار التي تسقط على الشجر بعد أن تذبل، ثم يتم فرشها على التراب لمدة تصل إلى أربعة أيام تحت أشعة الشمس، حيث يتغير لونها إلى البني الغامق، وتصبح جاهزة للبيع.

وحسب حامد، فإن التين المجفف «القطين» له أنواع مختلفة، ومنها: السباعي، والبياضي، والغزلي، والحصري، والشناري.

ولفت إلى أن منتجهم يواجه منافسة القطين المستورد للأسواق الفلسطينية، متابعا: «لكن ما يميز المنتج المحلي جودته، وقدرته على البقاء سليماً لنحو سبع سنوات بعد تجفيفه».

ويميز المتسوق الفلسطيني المنتج المحلي من المستورد، من طريقة بيعه، حيث يباع المحلي على شكل «قلاذ» (الثمار مشكوة بخيوط معا).

ويخشى أن تفرغ أراضي سلواد من شجر التين خلال السنوات المقبلة، لذلك أخذ على عاتقه أن ينقل حب الأرض وعشقها إلى أبنائه وأبناء بلده، وهذا ما حصل، حيث بدأ مشهد غرس أشجار التين يعود تدريجيا للبلدة التي كانت مشهورة بتينها.



التين أفضل من التكدس العمراني

## الفجالة في القاهرة شارع لا يبيع الفجل بل الكتب والدفاتر

باعة متجولون ومكتبات تعرض الأدوات المدرسية بأسعار تناسب المصريين



### دفاتر وأقلام بألوان تفتت شهية التعلم

ان المدارس الحكومية لم تعد صالحة جراء التكدس الذي يشوش على العملية التعليمية فاصبح أولياء الأمور يتجهون إلى المدارس الخاصة التي رغم مصاريفها المغالية جدا إلا أن لها اشتراطات خاصة، وأوضحت أن مدرسة ابنها تشترط ملابس بألوان معينة وحذاء خاصا وبات الحمل الأقل هو كيفية توفير «السبايلين» التي تصل في بعض الأحيان لأكثر من ألفي جنيه (120 دولارا)، وتصل إلى نحو 4 آلاف جنيه في المدارس الدولية (240 دولارا) وفق ما تسع من أصدقائها.

ويعد التعليم مكلفا بشكل كبير مقارنة بالدخل الفردي في مصر حيث يبدأ الحكومي من ألف جنيه (60 دولارا) وتتجه نحوه الغالبية في مصر مما يسبب حالة من التكدس جراء قلة المدارس والفصول مقارنة بالتعداد السكاني.

فيما يزيد إلى نحو 3 آلاف جنيه (180 دولارا) في المدارس الخاصة التي تبدأ من 10 آلاف جنيه (600 دولار) وتصل إلى أكثر من 120 ألف جنيه (7.2 ألف دولار) في المدارس الدولية، بينما قالت شعبة الأدوات المكتبية في الغرف التجارية (تتبع وزارة الصناعة والتجارة)، إن أسعار الأدوات المدرسية تراجعت من 10 بالمائة إلى 15 بالمائة مقارنة بالعام الماضي.

وعزا رئيس الشعبة، أحمد أبو جبل، في تصريحات صحافية، سبب التراجع إلى هبوط أسعار الورق عالميا والدولار. وفي محاولة لتخفيف أعباء حالة الغلاء، تقوم الحكومة ممثلة في الوزارات وعلى رأسها الداخلية والتنمية المحلية بتنظيم معارض لسلاوات المدرسية متنقلة وثابتة في المحافظات تشمل جميع الأدوات المدرسية بأسعار مخفضة نوعا ما.

وتحت مسمى «كلنا واحد»، تنظم وزارة الداخلية معارض في المحافظات والهيئات الرئيسية للأدوات المدرسية أبرزها المجاور لمسجد الفتاح الجديد من منطقة الفجالة، وكذلك «العودة للمدارس» الذي تنظمه وزارة التنمية المحلية.

كما تتنافس الأحزاب في الظهور عبر معارض للزبي المدرسي والسلع في محاولة لكسب رضا المواطنين قبيل عام مثقل بالانتخابات سواء البرلمانية أو المحلية.

وفي نهاية يوليو الماضي، أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمصر (حكومي) ارتفاع معدلات الفقر إلى 32.5 بالمائة لعام 2017-2018، مقابل 27.8 بالمائة في عام 2015-2016.

ووفق تقرير للبنك الدولي العام الماضي، فقد حلت مصر ضمن الشريحة الثالثة للدول متوسطة الدخل، التي يتراوح متوسط دخل مواطنيها بين 996 و3.895 دولارا سنويا.

وتتباين الروايات بشأن تسمية الشارع، لكن أكثرها انتشارا هي أنها أطلقت قبل نحو مئتي عام، لشهرة أرضه بزراعة وبيع نبات «الفجل»، حسب سكان في الشارع.

أما رسميا، فيحمل الشارع اسم كامل صدقي (1885-1946)، الذي تولى مناصب نقيب المحاميين، ورئيس الجهاز المركزي للحاسبات (أعلى جهاز رقابي)، ثم عين وزيرا للتجارة ثم للصناعة ثم للمالية. ورغم حالة الغلاء التي تشهدها البلاد في كافة السلع والخدمات إلا أن منطقة الفجالة تعد المركز الأول لتجارة الكتب الدراسية والمستلزمات المكتبية في مصر.

أحمد الحسيني، موظف بإحدى المكتبات، قال إن هناك زيادة بنحو 15 بالمائة عن العام الماضي في مستلزمات وأدوات الدراسة سواء أزياء أو حقائب، فيما ارتفعت أسعار الأدوات من أقلام وكتيبات وغيرها بنحو 5-10 بالمائة.

وأوضح، أن زيادة أسعار البنزين والمواد الخام والنقل وأجور العمال دفعت المصانع إلى تعويض الفارق بزيادة الأسعار على المواطنين.

وفي 5 يوليو الماضي، رفعت الحكومة أسعار الوقود بنسب تتراوح بين 16 بالمائة و30 بالمائة في بعض المنتجات في زيادة هي الخامسة منذ يوليو 2014.

وأشار الحسيني إلى أن أسعار البيع لا تلقى قبولا لدى بعض المواطنين في معظم الأوقات خاصة من أصحاب الدخل المحدود، لكن أولياء الأمور مضطرون للشراء بضغط من المدارس.

وفي 3 نوفمبر 2016، حررت مصر عملتها، لبعدهم سعر الدولار إلى نحو 16.53 جنيها بعد أن كان 8.88 جنيها.

ونتيجة لتلك الإجراءات، ارتفعت معدلات التضخم فيها إلى مستويات قياسية غير مسبوقة خلال عقود؛ ما أدى إلى تآكل قيمة الدخل الحقيقية للمواطنين، قبل أن تبدأ في التراجع دون 10 بالمائة مؤخرا.

إيمان علي، ربة منزل، تقطن محافظة الغربية (دلتا النيل/شمال)، قالت إن الدراسة أصبحت عبئا ثقيلا على الأسرة جراء المستحقات التي طرأت على العملية التعليمية برمتها.

وأضافت أن رب أي أسرة أصبح يخشى من قدوم شهر سبتمبر الذي وصفته بـ«الأسود».

ولفتت إلى أنها وزوجها تعلمتا بأسعار زهيدة فيما أصبح تعليم طفل واحد الآن يحتاج إلى ميزانية كاملة، وأشارت إلى

شارع الفجالة في مصر سوق للكتب والأدوات المدرسية، وهذا السوق يوجد مثله في أغلب العواصم العربية، ليقدّم الكتب والدفاتر بأسعار أقل من المكتبات في أماكن أخرى من المدينة، إنه سوق يروج للثقافة والتعليم بين الطبقات ضعيفة الدخل.

القاهرة - عقب دفع مصاريف العام الدراسي لنجلها بالصف الأول الابتدائي، التي وصفتها بالباهظة، اعتقدت المصرية شيماة فتحي أن المهمة انتهت قبل أن تفاجأ برسالة من المدرسة على هاتفها المحمول تحصل مصطلح «السبايلين ليست» مطلوبة من نجلها مع بداية الدراسة.

شيماة، التي تقطن غربي القاهرة، لم تفهم معنى المصطلح من الوهلة الأولى الذي يشير إلى قائمة مستلزمات مدرسية يفترض أن يستخدمها الطالب طوال فترة السنة الدراسية، وباتت تقلدا جديدا انتشر في السنوات الأخيرة، وتلزم مدارس كثيرة الأهالي بتوفيرها لأطفالهم، وأوضحت الأم المصرية، أن صدمتها زادت عندما قرأت كمية الطلبات الموجودة على القائمة.

وأشارت إلى أن من بينها «ستة أقلام، وستة دفاتر، وخمسة أنواع ألوان محترفين باهظة الثمن، ومقارش، وصلصال، وأقلام سبورة، وأوراق ملونة والامعة، وصمغ، وملفات بلاستيكية، ومناديل ملونة، وكلها بكميات كبيرة».

واعتبرت أنه عقب تفكير لم تجد غير منطقة الفجالة، وسط القاهرة، ماذا من نار غلاء أسعار الأدوات المدرسية بعد نصيحة من المدرسة نفسها التي أكدت لها توافر الطلبات وبأسعار مقبولة في الشارع العتيق.

وفي شارع الفجالة، تخطف أنظارك ألوان الحقائق المدرسية الزاهية وتلال الكتيبات والدفاتر المترصة وسط زحام شديد تساعد عليه السيارات التي تمر من الشارع الذي لا موطن لقدم به.

ومن ميدان رمسيس الشهير بقلب القاهرة، تجد البعض يسالك أين شارع الفجالة، لتشير إليهم أنه على مقربة شديدة من الجامع الأزهر في المنطقة «الفتح».

التعليم يعد مكلفا بشكل كبير مقارنة بدخل الفرد في مصر، حيث يبدأ الحكومي من ألف جنيه وتتجه نحوه الغالبية مما يسبب حالة من التكدس

